## أول دراسة مسحية على مستوى الجمهورية اليمنية والثالثة في الوطن العربي عن :

# الأوضاع المهنية للإعلاميات اليمنيات والصعوبات التي تواجههن في المؤسسات الإعلامية

## 78٪ نسبة الإعلاميات غير المتخصصات في الإعلام ما يتطلب استيعابهن في الدورات التدريبية والتأهيلية أسوة بزملائهن في المهنة

نفذ منتدى الإعلاميات اليمنيات أول دراسة مسحية في اليمن وهي الثالثة من نوعها في الوطن العربي عن أوضاع الإعلاميات اليمنيات ومعوقات الممارسة المهنية في المجتمع والمؤسسات الإعلامية اليمنية.

ساهم في جمع بيانات الدراسة المسحية عدد من الباحثين والباحثات من العاملين في المؤسسات الإعلامية في عدد من المحافظات اليمنية بعد أن تم تدريبهم في مقر منتدى الإعلاميات في ٢٠٠٤/١٢/٢٣م على طبيعة وأهداف الدراسة وكل ما يتعلق بأسئلة الإستبيان.. وهم الزميلات والزملاء إقبال أحمد القباطي إذاعة عدن، ذكرى جوهر صحيفة ١٤ أكتوبر، صبري بن مخاشن وكالة الأنباء حضرموت، جمال حسين إذاعة أبين، أحمد زيد صحفي رياضي بتعز، نائلة العبسي وكالة أنباء الحديدة، بشرى فقيرة صحيفة أب، وهيب النصاري صحفي، بلقيس حنش صحيفة الثورة، داليا أنعم نائبة رئيسة المنتدى، والمديرة التنفيذية للمشروع/ وردة العواضي. وبدأت عملية جمع البيانات من ٢٠٠٤/١٢/٢٤م واستمرت حتى ٢٠٠٥/٤/٤م.. ووصل عدد الإستمارات المستوفاة للشروط (٢٧٤) استمارة من إجمالي (٣٥٠) استمارة من المدن العشر الرئيسية.

وقام بإعداد هذه الدراسة وتدريب الباحثين والباحثات د/ محمد الفقيه كافي – الأستاذ المساعد بقسم الإذاعة والتلفزيون بكلية الإعلام جامعة صنعاء.. وقام بتقييمها د/ عبدالله الزلب – عميد المعهد الإعلامي للتدريب والتأهيل.. وإشراف ومراجعة الأستاذ/ حافظ البكاري – رئيس المركز اليمني لإستطلاعات الرأي العام.

وتعتبر هذه الدراسة من باكورة الدراسات العربية التي تسعى لمعرفة الأوضاع المهنية للإعلاميات في المؤسسات الإعلامية المختلفة الصحفية، الإذاعية، والتلفزيونية، العلاقات العامة، ودور النشر، وأنواع المعوقات والصعوبات التي تواجه الإعلاميات في القيام بدورهن الإعلامي وعن أنماط التمييز أيضاً وما يترتب عليها من آثار على أدائهن المهني.

وعن ملخص نتائج الدراسة، نوفيها لكم في السطور التالية.:

عرض/ وردة العواضي

### أهم نتائج الدراسة :

أولاً: فيما يتعلق بالسن:

وصلت نسبة الإعلاميات الشابات إلى (٧١٪) وهي نسبة عالية تعكس أهميتهن في الوسط الإعلامي ودورهن المرتقب في النهوض بالعمل الإعلامي، والتغلب على معوقاته إذا ما أحسن استغلال وتوجيه هذه الطاقات الشابة.

٢- المؤهل العلمي :

فيما يتعلق بالمؤهل العلمي المتخصص في الإعلام، فقد أتضح أن الإعلاميات المتخصصات الحاصلات على مؤهل جامعي في الإعلام بلغن (٢٢٪) فقط، مما يقتضي ضرورة الإهتمام والتأهيل والتدريب ببقية الإعلاميات اللواتي يمثلن (٧٨٪) حاصلات على مؤهلات متوسطة فأقل (٥٢٪) أو مؤهل جامعي غير متخصص في الإعلام (٢٣٪) ودراسات عليا (٣٪).

٣- القدرات :

حول إنفاق الأسرة، أتضح إرتفاع نسبة الإعلاميات اللواتي يشاركن في نفقات الأسرة من دخلهن من المهنة بنسبة بلغت (٥٢٪) سواء كن متزوجات أو غير متزوجات، في الوقت الذي تتحمل نسبة (٢٩٪) من الإعلاميات نفقات الأسرة كاملة بعد وفاة الأب أو الزوج وهاتان النتيجتان تثبتان أن مهنة الإعلامية لم تعد ترفاً أو محاولات لإثبات الذات بل حاجة ملحة وطريقاً للتعاون والتغلب على الصعوبات الإقتصادية التي تعاني منها الأسرة اليمنية.

٤- تفرغ الإعلاميات للمهنة :

أتضح أن نسبة عالية جداً من الإعلاميات حوالي (٨٨٪) متفرغات للعمل الإعلامي، ويمكن فهم النتيجة في ضوء مشاركة الإعلاميات اليمنيات في نفقات الأسرة أو تحمل النفقة كاملة مما يؤكد الدور الإجتماعي والاقتصادي المهم للإعلامية تجاه مجتمعها وأسرتها ويمكن تفسير أن (١٢٪) من الإعلاميات غير متفرغات للمهنة بسبب الالتزامات الأسرية للإعلامية وعدم تثبيت الكثير منهن في مؤسساتهن.

٥- توزيع الإعلاميات على المؤسسات الإعلامية :

أتضح أن الإعلاميات اليمنيات يعملن على الترتيب في الإذاعة بمحطاتها الست المنتشرة، ثم في التلفزيون اليمني بقناتيه الفضائية والمحلية، ثم الصحف اليمنية المختلفة الحكومية والحزبية والأهلية ثم في وكالة الأنباء اليمنية سبأ في الترتيب الرابع.. وهذا يفسر إرتفاع نسبة المتفرغات للمهنة. كما أتضح أن أكثر من (٨٦٪) من الإعلاميات يعملن في مؤسسات إعلامية حكومية مختلفة، وأن المؤسسات الأهلية والحزبية لا تستوعب الإناث بالشكل المطلوب.

٦- الدخل الشهري من المهنة :

أتضح إرتفاع نسبة الإعلاميات اللواتي يحصلن على دخل شهري متوسط من المهنة بنسبة (٨٥٪)، يليه الدخل المنخفض أو المتقطع ويمثلان أكثر من (٤٠٪) مما يلزم المؤسسات الإعلامية لا سيما الحكومية أن تعمل على تحسين دخول الإعلاميات والإعلاميين على حد سواء.

٧- سنوات الخبرة المهنية :

أتضح إرتفاع نسبة الإعلاميات اللاتي تقل خبرتهن عن خمس سنوات (٤٠٪) أو اللاتي تقل خبرتهن عن عشر سنوات (١٤٪) لتمثلان معاً (٥٤٪) من إجمالي الإعلاميات، ويمكن فهم هذه النتيجة في ضوء، تفضيل المؤسسات الإعلامية للإعلاميات الشباب الأقل خبرة وحديثات التخرج، إرتفاع نسبة الإعلاميات الشباب حديثات التخرج. وهذا يلزم المؤسسات الإعلامية بأن تهتم بالتدريب للإعلاميات للتغلب على قاعدة الخبرة عبر السنوات.

٨- الترقيات التي حصلن عليها :

أتضح أن الإعلاميات اللواتي لم يحصلن على ترقية أو لم يثبتن ويعملن بالقطعة تمثلان أكثر من (٧٥٪) مما يجعلنا ندعو المؤسسات الإعلامية إلى ضرورة إنصاف الإعلاميات وترقيتهن لا سيما أن (٤٦٪) من الإعلاميات تزيد خبرتهم عن عشر سنوات، ولا شك أن الترقي كحافز يؤثر على الإبداع والأداء المتميز.

٩- الإحتياجات التدريبية المستقبلية :

ونظراً لإرتفاع نسبة الإعلاميات غير المتخصصات في الإعلام ليصلن إلى أكثر من (٧٨٪) فقد كانت الإحتياجات التدريبية المستقبلية للإعلاميات هي بيت القصيد، ويتضح أن المجالات المرتبطة بالمهنة مباشرة مثل التحرير والإعداد واللغات والتقنيات الحديثة المثلة في الكمبيوتر والإنترنت والإخراج والإنتاج.. كانت على الترتيب هي الأبرز في الإحتياجات التدريبية المستقبلية للإعلاميات، والتي ينبغي الإهتمام بها.

١٠- المستوى الاجتماعي الاقتصادي (SES) :

أتضح أن نسبة كبيرة جداً من الإعلاميات (٧٧٪) يصنفن من ذوات المستوى الاجتماعي الاقتصادي المنخفض، في حين انتمت نسبة (٢١٪) من الإعلاميات إلى فئات المستوى الاجتماعي الاقتصادي المتوسط، ولم تتجاوز الإعلاميات ذوات المستوى الاجتماعي الاقتصادي المرتفع (٢٪) وتعكس هذه النتائج الأوضاع الاجتماعية الاقتصادية الحقيقية والدقيقة للإعلاميات، مما يقتضي ضرورة تحسن الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية للإعلاميات من قبل المؤسسات الإعلامية والجهات المختصة.

### ثانيا : تمثيل الإعلاميات في المؤسسات الإعلامية والمراكز التنفيذية

١- نسبة تمثيل الإناث في قوة عمل أقسام المؤسسات الإعلامية لم تصل حتى للثلث (٣٢٪) مقابل (٦٨٪) للذكور، إلا أنه لو استغلت هذه النسبة وأعطيت الإعلاميات الفرصة العادلة في التغطية والأجر والترقي و المشاركات لاستطاعت الإعلاميات القيام بدورهن المنشود بكفاءة عالية.

٢- وبالنسبة لوصول الإعلاميات للمراكز التنفيذية فعلى الرغم من أن (٤٦٪) من الإعلاميات تتراوح فترة خدمتهن ما بين عشر سنوات إلى أكثر من ٢٥ سنة، إلا أن (١٢٪) فقط من إجمالي الإعلاميات، وصلن للمراكز التنفيذية والقيادية في المؤسسات الإعلامية مقابل (٨٨٪) يعملن في الوظائف العادية، وهي مؤشرات تدعو المختصين لإعطائهن الفرصة العادلة في الترقي.

### ثالثاً : الصعوبات الاجتماعية والمؤسسية والميدانية التي تواجه الإعلاميات :

١- أن أهم الصعوبات الاجتماعية والشخصية التي تواجه الإعلامية وتؤثر على أدائهن، وقد كانت على الترتيب :

تدني تقدير المجتمع للإعلامية، تعدد الالتزامات للإعلامية (والدور المزدوج) للأسرة وللمهنة خاصة إذا رافقه عدم تفهم من قبل الأسرة، العادات والتقاليد غير المشجعة لعمل المرأة حتى وإن اقتضت الضرورة.

٢- إن أهم الصعوبات المرتبطة بالمؤسسة التي تواجه الإعلاميات كانت قضية عدم الإنصاف في الفرص والترقي، تدني الأجور والحوافز والمكافآت، قلة الأدوات والمعدات الفنية اللازمة للأداء تهميش دور الإعلامية من زملائها، تدني التشجيع والتقدير من قبل الإدارة للإعلامية، إحتكار الدورات والمشاركات الخارجية وإقتصارها على الإعلاميين الذكور والقيادات في المؤسسات الإعلامية.. وتنتهي بغياب التأمين الصحي للإعلاميات، هذه الصعوبات والمعوقات مؤشرات مهمة على القيادات الإعلامية دراستها والعمل على تجاوزها لما لها من آثار سلبية على الأداء الإعلامي المطلوب من الإعلاميات.

٣- أما عن أبرز الصعوبات والمشكلات التي تواجه الإعلاميات والمرتبطة بالمصادر والميدان للحصول على المعلومات كانت في مقدمتها قضية عدم تجاوب المصادر وتهربها وبالتالي عدم الوصول إلى المعلومات، ثم مشكلة تعرض الإعلاميات للتحرش والمعاكسات والنظرة الدونية للإعلامية كأنثى من قبل بعض أفراد الجمهور أو بعض المصادر أو حتى من بعض مرضى النفوس من الزملاء الإعلاميين، ثم يأتي صعوبة استخدام المواصلات العامة في التنقل لتغطية الموضوعات وجمع المعلومات، ثم تأتي قضية سوء تقدير بعض المصادر للإعلاميين ذكوراً وإناثاً واعتبارهم مرتزقة يستخدمون المهنة من أجل الحصول على المال، وتأتي مشكلة عدم قدرة الإعلاميات على تغطية الموضوعات في الأماكن البعيدة خارج حدود المؤسسة كإحدى حدود الصعوبات المتعلقة بالمصادر والميدان.. ويقع على عاتق المؤسسات والقيادات والصفوة مهمة تذليل هذه العقبات أمام الإعلاميات ليقمن بدورهن ومهمتهن بالكفاءة المطلوبة.

### رابعاً : أنماط التمييز التي تمارس ضد الإعلاميات والآثار المترتبة عليها :

أبرز أنماط التمييز كانت قلة التدريب والتأهيل للإعلاميات وتمييز الذكور الإعلاميين عليها، يليها التميز المتعلق بعدم إنصاف الإعلاميات، ويأتي النوع الثالث من أنماط التمييز ضد الإعلاميات مرتبطاً بقضية التدريب وهو إحكتار فرص الإيفاد والمشاركات الخارجية للإعلاميين الذكور ولقيادي المؤسسات الإعلامية اليمنية، ومن أهم أنماط التمييز ضد الإعلامية إحتكار الإعلاميين لإنجاز الأعمال اليومية في جلسات المقيل المعتادة في المؤسسات الإعلامية اليمنية، التي تحرم الإعلاميات من حضورها والتواجد فيها لأنها غير رسمية وظاهرة غير حضارية ولا توجد إلا في المؤسسات الإعلامية اليمنية، وتتم خارج صالات التحرير المخصصة لهذا الغرض.. تنتهي أشكال التمييز بتعرض الإعلاميات للتحرش والمعاكسات اللاأخلاقية من قبل الذكور في المؤسسات الإعلامية. وتتفق هذه النتائج مع بعض من أنماط التمييز ضد الإعلاميات. وهذه النتائج تحتم على الجميع العمل على الخلاص منها كمظاهر سلبية.

٥- إن أبرز الآثار والنتائج غير المرغوبة كانت إنخفاض خبرة الإعلامية ومستحقاتها المالية بسبب حرمانها من المشاركة في التغطية الإعلامية والتدريب والمشاركات الخارجية، يليها تعرض الإعلامية للإحباط والضغوط النفسية وبالتالي ضعف الحافز والهمة في الممارسة العملية، يليها من الآثار التوتر العائلي الذي يحدث بسبب العمل لأوقات متأخرة خارج نطاق ساعات الدوام الرسمية.. تنتهي هذه الآثار بمحصلة تدني إنتاج الإعلامية مقارنة بالإعلاميين الذكور، وتتفق هذه النتائج مع دراسة شيلدرز وآخرين.

### خامساً : إعتماد أقسام التحرير والأخبار والتحقيقات.. على الإعلاميات :

أتضح أن نسبة الإعتماد على الإعلاميات في أقسام بعينها مقارنة بالذكور الإعلاميين هو في الحدود الدنيا بمعنى أنه إعتماد منخفض أما الإعتماد العالي والمتوسط في هذه الأقسام فهو للذكور من الإعلاميين، بصرف النظر عن الكفاءة والخبرة والموهبة فنسبة الموافقة على أن هذه الأقسام تعتمد على الذكور أكثر من الإناث بصرف النظر عن الكفاءة بلغت حوالي (٩٦٪) وهي نسبة عالية جداً لاتحتاج إلى تعليق وتتفق هذه النتائج مع نتائج بعض الدراسات التي انتهت إلى ندوة المرأة الصحفية في المراكز القيادية وفي أقسام بعينها مثل أقسام الأخبار.

### سادساً : استخدام الإعلاميات للتقنيات الحديثة في أنشطتهن :

إن نسبة كبيرة من الإعلاميات تتجاوز (٥٧٪) يستخدمن بأنفسهن الكمبيوتر والإنترنت في نشاطهن الإعلامي، وأن حوالي (٦٥٪) من الإعلاميات يتعلمن استخدام التقنيات الحديثة ومتابعة الجديد في المهنة مثل الصحافة الإلكترونية.. وهي نتائج مشجعة جداً.

### سابعاً : تطلعات الإعلاميات للنهوض بالمهنة والإرتقاء بالأداء :

كان لا بد أن تنتهي هذه الدراسة الإستكشافية بمعرفة الحلول والمقترحات، من قبل الإعلاميات، التي تكفل لهن تحسين أوضاعهن، وتساعدهن في الإرتقاء بأدائهن المهني من أجل مستقبل أفضل للمهنة وللإعلامية. فلا تكفي باستكشاف المشكلة ولكن نقترب من الحلول لها.

وكانت أبرز هذه الحلول :

١- الصبر والمثابرة.
٢- تشجيع الأسرة.
٣- التعليم والإطلاع.
٤- الفرص العادلة في الترقي.
٥- توفير الإمكانات الفنية المساعدة.
٦- المساواة في الحقوق والواجبات.
٧- تقدير المجتمع للإعلامية.
٨- تقدير الزملاء والقيادات الإعلامية.
٩- الاهتمام بتدريب الإعلامية.
١٠- إتقان وإجادة اللغة العربية.
١١- إزالة المفاهيم الخاطئة.
١٢- دعم القانون لحقوق الإعلاميات.
١٣- التقدير والتشجيع المادي من الرؤساء.
١٤- التسهيلات والحوافز المالية.
١٥- إجادة لغة أجنبية فأكثر.
١٦- التنشئة الاجتماعية التي تعزز الالتزام وحب العمل.
١٧- إستعداد الإعلامية للتضحية من أجل أسرتها ودورها.
١٨- وجود معايير عادلة للأداء والأجور والمكافآت.

وعلى الجميع أن يعمل على تحقيقها وأن يأخذها بعين الإعتبار، من أجل مستقبل أفضل للعملية الإعلامية، وللرسالة الإعلامية والقائمين عليها لاسيما الإعلاميين والإعلاميات. وعلى المؤسسات الإعلامية المختلفة خصوصاً أن تنهض إلى القيام بدورها في الاستفادة من نتائج ومؤشرات هذه الدراسة، وتذليل كل الصعوبات والمعوقات التي تواجه الإعلاميات، والإسهام بجدية في الخلاص من أوجه التمييز التي تمارس ضدهن، وتوفير كل ما من شأنه أن يرتقي بأداء الإعلامية ويحسن من أوضاعها ومكانتها، ويمكنها من القيام بدورها الهادف والمنشود.

# جمعية عدن الخيرية الاجتماعية ترد على الادارة العامة للاراضي وعقارات الدولة

استلمت صحيفة (١٤ اكتوبر ) رداً توضيحياً من جمعية عدن الخيرية على بيان مصلحة اراضي وعقارات الدولة بعدن في ما يلي نصه :

الاستاذ الفاضل / رئيس تحرير صحيفة ١٤ اكتوبر المحترم
تحية ،،،

نرفق لكم بيان جمعية عدن الخيرية الاجتماعية كرد توضيحي لبيان مصلحة الاراضي وعقارات الدولة بعدن .. نحن على ثقة من انكم ستعطون هذا البيان اهتمامكم المعهود خاصة وان هناك ظلم واجحاف واضح بحق هذه الجمعية وستلمسون ذلك من خلال البيان الذي صدر في صحيفة الايام والذي منه حاولت المصلحة تغليف الحقائق وقلبها رأساً على عقب .

نحن على ثقة من انكم لن تألوا جهداً في تقدير الموقف الذي يعكسه هذا البيان خاصة وان هذه الجمعية لديها رسالة انسانية اجتماعية تساعد الفقراء من ابناء هذه المحافظة الطيبة عدن .. وقد سبق ان اسهمت صحيفة الرابع عشر من اكتوبر طيبة الذكر في عكس نشاط جمعية عدن خلال فترة توزيع الحقيبة المدرسية والملابس للطلاب الاشد فقراً في المدارس الابتدائية بعدن .. كما انكم اسهمتم كثيراً في عكس صور قيادة الجمعية عند توزيع وجبة الافطار للطالب الفقير بالمثل .

اننا لا نهدف من هذا البيان سوى احقاق الحق .. وفي ذات الوقت نثير قضية خطيرة تقدم عليها هذه المصلحة بعدم تنفيذ توجيهات فخامة الاخ / رئيس الجمهورية بقراريه المذكورين في هذا البيان .. وتتحجج المصلحة في هذا الرفض بحجج غير منطقية .. علماً بأن الدستور اليمني لا يجيز الاعذار التي تعيق توجيهات وقرارات فخامته .. ثم ان كسر اوامر الرئيس هي فرد حد ذاتها تمرد او تشجيع على العصيان واثارة الفوضى الخطيرة جداً على استكانة الاوضاع واستقرارها في بلادنا الغالية اليمن .

نرجوا اعطاء هذا الموضوع جل اهتمامكم
مع تقديرنا العميق لكم

احمد محسن احمد
امين عام جمعية عدن
الخيرية الاجتماعية

### رد الادارة العامة للاراضي وعقارات الدولة م / عدن يتهم بالباطل جمعية عدن الخيرية الاجتماعية بمخالفة القانون

من جديد تكرر الادارة العامة للاراضي وعقارات الدولة بمحافظة عدن ممارستها المعروفة سلفاً لدينا والتي كشفت عنها ببيانها المنشور في صحيفة الايام وفي عددها رقم ٤٦٨٧ بتاريخ ٢٠٠٦/١/١٧م والذي كشف حقيقة موقفها المجافي والمعادي للحق الواضح لجمعية عدن الخيرية الاجتماعية في مساعيها السابقة لتمليك مقرها المعروف منذ زمن بعيد بالبجيشة في مديرية صيرة بمحافظة عدن وذلك من خلال قفز الادارة العامة للاراضي وعقارات الدولة على نقاط وحقائق دامغة لو تم الوقوف امامها لا تضح للجميع ان بيان ( الاراضي ) ما هو الا رد فعل مشحون بالعصبية الواضحة بعد ان نجحت ( الجمعية ) في كشف الحقائق من خلال بيانها السابق .. ولكي لا نطيل في سرد وحمل الامور المتعلقة بهذا الشأن سنلخص ردنا المقتضب في النقاط القانونية التالية توضيحاً للرأي العام في بلادنا الغالية اليمن ولأبناء عدن الاعزاء وسنترك بقية التفاصيل للفرص القادمة وسنكتفي وفيما يلي توضيحنا المختصر جداً :-

اولاً :

في ١٩٩٢/٨/٢١م تم تخصيص البجيشة لاستخدامات جمعية عدن الخيرية الاجتماعية بسند قانوني صادر عن المهندس البلدي حينها والجمعية تحتفظ بهذا السند وكانت البجيشة يومئذ عبارة عن ناد لعمال البلدية .. والمقصود بالبجيشة كما تعلمه علم اليقين مصلحة الاراضي وعقارات الدولة في عدن هي ذلك السور المحيط بالحديقة وبالمبنى الحجري الذي يشمل ايضاً المولد الكهربائي الذي انشأته مؤسسة الكهرباء لاحقاً باتفاقية وقعتها مع الجمعية ونجم عنها تعويض الجمعية ببناء عيادة في احد اركان البجيشة وهي مؤجرة الان لصالح الجمعية .. اذاً فالبجيشة هي من منظور قانون اراضي وعقارات الدولة رقم ٢١ لسنة ١٩٩٥م المادة (أ٥) منه هي من الاملاك العامة المخصصة للمنفعة العامة وقد تم تخصيصها من قبل صدور القانون المذكور .

ثانياً:

بعد صدور القانون رقم (١) لسنة ٢٠٠١م بشأن الجمعيات والمؤسسات الاهلية قامت الجمعية بتأجير من الارض الواقعة في البجيشة مستنده في ذلك على احكام المادة (٣٩ / أ ) وهي من مواد الفصل الرابع الخاص بالموارد المالية للجمعيات .. وتستخدم الجمعية ريع هذه الايجارات في شراء وتوزيع وجبة الافطار لاشد الطلاب فقراً في عدد من المدارس للتعليم الاساسي وتنوي الجمعية رفع وزيادة هذا النشاط الخيري ليشمل مدارس عدن كافة ولأكبر عدد من الطلاب لولا ما اقدمت عليه مصلحة اراضي وعقارات الدولة من منع المستأجرين من دفع الايجارات للجمعية .

ثالثاً :

في عام ٢٠٠٥م اصدر فخامة الاخ الرئيس / علي عبدالله صالح ( حفظه الله ) امره النافذ بتاريخ ٢٠٠٥/٣/٢٠م برقم ( ١٢٨٥) بتمليك الجمعية مقرها في البجيشة وحدد فخامته المساحة بالف وستة وثلاثين متر مربع وهي المساحة بالطبع لا تقتصر على المبنى الحجري فقط ولكن تشمل ما حوله من ارض وقد اصدر فخامته امره المذكور بموجب الصلاحيات التي نصت عليها احكام المادة (٨) من قانون اراضي وعقارات الدولة المشار اليها اعلاه .. فأين هو التعارض في موقف الجمعية من توجيهات فخامة الرئيس القائد ( حفظة الله ) الصادرة في ١٩٩٧/٣/٧م تحت رقم ١٩٧ واين هي المخالفة التي ارتكبتها الجمعية .. فلقد صبرت جمعية عدن الخيرية الاجتماعية حتى صدر امر التمليك من قبل فخامة رئيس الجمهورية والذي صدر متفقاً مع القانون ( مادة ٨) وايضاً مع توجيهاته السامية رقم ١٩٧ الصادرة في تارلايخ ١٩٩٧/٣/٧م فلماذا تحاول المصلحة قلب الامور رأساً على عقب ؟! .

رابعاً :

ان رد المصلحة هو عبارة عن كلمة باطل ارادت به باطل.. فلم ينشب أي خلاف بين الجمعية والمستأجرين .. فعملية التأجير تمت برضاء الطرفين وبملئ ارادتهما وبموافقة محافظ محافظة عدن السابق وبموجب عقود تأجير قانونية سليمة ومصادق عليها من قبل المحافظ وختمة بختم المحافظة الرسمي .. وظل الود بين الجمعية كمؤجر والمستأجرين لمدة تجاوزت السنة والنصف الى ان دخلت المصلحة وافتعلت ما اسمته خلافاً بين الجمعية والمستأجرين بحسب ما ورد في الفقرة الثالثة من بيانها علماً بأن المستأجرين كانوا مسددين ايجاراتهم حتى نهاية اكتوبر ٢٠٠٤م الا ان مدير عام المصلحة برسالته بتاريخ ٢٠٠٤/١١/٢٣م والموجهة للمستأجرين امرهم بالتوقف عن تسليم الايجارات للجمعية وهو تناقض رهيب مع ما سبق لها من اجراء لصالح الجمعية حيث وجه نائب مدير عام مصلحة الاراضي وعقارات الدولة الجهات المختصة بصرف محضر تسليم لمقر الجمعية وتم هذا التوجيه على نسخة قرار المجلس المحلي لمحافظة عدن رقم ٤٣ لعام ٢٠٠٤م وتحديداً صدر هذا الامر بتاريخ ٢٠٠٤/٦/٧م .

ان تصرف مصلحة اراضي وعقارات الدولة في تعطيل اجراءات تمليك جمعية عدن الخيرية الاجتماعية لمقرها بموجب الوثائق والاوليات التي تقدمها الجمعية للمصلحة اولاً بأول وقبل تغيير موقفها لصالح المستأجرين يدل هذا التصرف على عدم تقديرها للاوامر والقرارات الرسمية والقانونية ابتداءً برسالة الاخ / المهندس البلدي في عام ١٩٩٢م وتوجيهات الاخ / طه احمد غانم ( المحافظ السابق لعدن ) وتوجيهات الاخ / المهندس غازي احمد علي ( مدير عام الاسكان ) بتاريخ ١٩٩٥/٨/٦م وتوجيهات الاخ / د. يحيى محمد الشعيبي ( محافظ محافظة عدن ) بتاريخ ٢٠٠٤/١/٩م كتأكيد على حدود مقر الجمعية والمساحة المحددة في القرار السابق لفخامة الاخ / الرئيس القائد ( حفظة الله ) الصادر في يناير ١٩٩٢م وكل ذلك ليدل دلالة واضحة بأن هناك هدف مقصود للاضرار بحق جمعية عدن وتعطيل نشاطها ودورها الخيري المساعد للاسر الفقيرة والمحتاجة في محافظة عدن والمراجع لبيان مصلحة اراضي وعقارات الدولة الذي اغفل كل هذه الوثائق والمستندات ويحل محلها جملة من الاكاذيب والافتراءات التي حاولت ولا زالت تحاول قلب الحقائق وعكس صورها بعكس ما عرضته جمعية عدن من حقائق في بيانها السابق والذي يعكس موقفها السليم لمتابعاتها المتكررة للحصول على حق تمليكها المشار اليه أنفاً .

ولكي لا تغيب الحقائق الدامغة التي عرضتها جمعية عدن لمغالطات مصلحة الاراضي نرى ضرورة التأكيد على الجوانب الهامة التالية :

١- في بيان مصلحة الاراضي وعقارات الدولة اشارة الى انها ستحيل هذه المشكلة الى نيابة الاموال العامة ( ورغم ان هذا الامر قد ذكرته المصلحة في رسالتها بتاريخ ٢٠٠٤/١١/٢٣م والموجهة للاخ / محافظ محافظة عدن رئيس المجلس المحلي الا ان ذلك لم يتم .. وعليه فإن الهيئة الادارية لجمعية عدن الخيرية الاجتماعية تناشد الاخ / محافظ محافظة عدن بإحالة هذه القضية لنيابة الاموال العامة بأسرع وقت ممكن والهيئة الادارية للجمعية على اتم الاستعداد للوقوف امام هذه الجهه للمحاسبة او احقاق الحق الضائع للجمعية بموجب ممارسات الادارة العامة لمصلحة الاراضي وعقارات الدولة بعدن .

٢- يتكرر في بيان مصلحة الاراضي وعقارات الدولة بأن الهيئة الادارية للجمعية قد تصرفت بدون وجهه حق بالاراضي المذكورة والمؤجرة وهنا نستغرب تجاهل المصلحة للاتفاقيات الموقعة مع المستأجرين التي نصت هذه الاتفاقية في احد بنودها بأن الاراضي المؤجرة هي ملك عام والجمعية هي احد فروع المرافق والهيئات التي تندرج تحت مظلة الحق العام وحق الدولة ، وحرصت بذلك الجمعية بتحديد نص في الاتفاقيات بأن تعود الارض وما عليها من مبان لصالح الجمعية بعد انتهاء فترة التأجير .. وهنا نذكر مجدداً الاخوة في قيادة المصلحة لذلك الاجتماع المنعقد في مكتب الاخ / مدير عام مصلحة الاراضي وعقارات الدولة يوم الاحد تاريخ ٢٠٠٥/٢/١٣م الساعة الثانية عشر ظهراً والذي شمل الاخ / رئيس مصلحة الاراضي وعقارات الدولة والاخ / نائب محافظ محافظة عدن امين عام المجلس المحلي بمحافظة عدن والاخ / المدير العام لمصلحة الاراضي وعقارات الدولة بعدن والاخ / امين عام جمعية عدن الخيرية الاجتماعية والاخ / محمد عبدالله عليوه احد المستأجرين .. وصرح في ذلك الاجتماع الاخ / رئيس مصلحة الاراضي وعقارات الدولة بأن المستأجرين اخفوا ( غالطوا ) المصلحة عندما لم يوضحوا بأنهم مستأجرين من الجمعية بموجب اتفاقيات موقعين عليها بملئ ارادتهم.. وكان الحوار اكثر تركيزاً على المادة التي تخول للجمعية بعد انتهاء التأجير والفترة المحددة لسريان الاتفاقيات باستعادة الارض وما عليها دون قيد او شرط وهنا يجب على المصلحة ان توضح لنا اين التفريط بممتلكاتها والتصرف بغير حق بتلك الاراضي ؟! .

٣- اشترطت جمعية عدن الخيرية الاجتماعية في الاتفاقيات الموقعة مع المستأجرين بأن جميع الخدمات ( الكهرباء + مياه + هاتف .. الخ ) يتم ادخالها للمباني بعد موافقة الجمعية وان المعاملات لا تتم الا برسالة رسمية من قبل الهيئة الادارية لجمعية عدن الخيرية الاجتماعية وقد تمت هذه العملية بهدوء وبدون مشاكل مع الاخوة الذين وقعت معهم الجمعية اتفاقيات مماثلة وهم السيد الفاضل / شيخ زين العيدروس ( منصب عدن ) والاستاذ القدير / جميل عبدالمجيد ثابت والاخ العزيز / احمد با هارون وتمت عملية ادخال الخدمات لمحلاتهم المؤجرة دون مشاكل ويؤكدون احترامهم لمواثيق الاتفاق الموقعة بينهم وبين الجمعية ومحلاتهم ( بحمد الله ) تعمل وتشتغل بصورة رائعة هذا ولم يشذ عن هذه القاعدة غير الاخوة / محمد عبدالله عليوه وفضل المطري ورضوان الذين شغلوا انفسهم واغلقوا اعمالهم وشغلوا الجمعية والجهات الرسمية الاخرى ؟! .

٤- هناك مغالطات كبيرة تكررها المصلحة العامة حين تشير الى انها اقدمت على تصحيح وضع المستأجرين بمحاولتها تمليكهم للاراضي المؤجرة عليهم من قبل الجمعية لدينا ( مستمسكات ووثائق تؤكد اجراءات المصلحة لهم وتواريخ هذه الاجراءات بعد تقديم الجمعية لمستنداتها للمصلحة ) فمن له الحق في اجراءات تصحيح الوضع الذي تبرر به غلطتها الكبيره بتجاهل حق الجمعية واستحقاقها لتصحيح الوضع والفترة التي تشير اليها المصلحة في بيانها بأن المستأجرين استغلوا هذه الفترة التي كانت الجمعية تتابع الاخ / نائب مدير عام المصلحة الذي اصدر تعليماته على قرار المجلس المحلي لمحافظة عدن والزم بموجب هذه التعليمات الدائرة الفنية في المصلحة باعداد محضر تسليم الجمعية لمقرها وكان ذلك بتاريخ ٢٠٠٤/٦/٧م ثم فجأة خرج الاخ / مدير عام المصلحة برسالة تناقض توجيهات نائبة والتي وجهها للاخ / محافظ محافظة عدن .. نكرر لماذا استحقت المصلحة تصحيح وضع المستأجرين ولن تستحقه للجمعية ؟! .

٥- هناك تناقض كبير بين توجيهات نائب المدير العام للمصلحة الذي يأمر بصرف محضر تسليم مقر الجمعية ( حسب ما ذكر سابقاً ) وبين ما يكرره المدير العام للمصلحة ويبرز ذلك كثيراً في بيان المصلحة الذي يكرر بأن الجمعية لا تمتلك عقود ؟!. ونحن نستغرب لهذا التباين خاصة واننا نعرف جميعاً بأن الهيئات والمؤسسات والاندية الرياضية تقوم بتأجير جزء من اراضيها لمستأجرين وهي لا تملك عقود تمليك لاراضيها : فلماذا يصر الاخ / مدير عام المصلحة على ان اجراءات جمعية عدن ( بالذات ) غير قانونية طالما وهي لا تملك عقود ؟! .

واستكمالاً لما ذكر اعلاه .. ولان بيان المصلحة قد عرج على موقف محكمة التواهي الموقره .. فاننا نشير الى ضرورة ابراز الامور المتعلقة بالامر على عريضة الذي اصدرته محكمة التواهي .. ونلخص ذلك في الملاحظات التالية :-

١- صدر الامر على عريضة عن فضيلة القاضي رئيس محكمة التواهي بتاريخ ٢٠٠٤/٢/٢١م والذي تتحجج به مصلحة الاراضي عندما اقدمت على توقيف اجراءات الجمعية بتمليك مقرها فالامر المستغرب ان يصدر هذا الامر على عريضة بعد يوم واحد فقط من صدور قرار فخامة رئيس الجمهورية ( حفظه الله ) القرار الرئاسي رقم ( ١٢٨٥) بتاريخ ٢٠٠٤/٣/٢٠م ونعرف جميعا بأن الامر على عريضة هو إجراء احترازي ينتهي عند اول جلسة للقضية لكن وبالرغم من انعقاد اكثر من جلسة لازال هذا الامر على عريضة يفعل فعله القوي عند المصلحة بعدم تنفيذها لقرار فخامة الاخ / رئيس الجمهورية ( حفظه الله ) .

٢- الدعوى المقدمة من المستأجر ( محمد عبدالله عليوه) الى محكمة التواهي كان ضد مصلحة الاراضي وعقارات الدولة فقط وصدور الامر على عريضة عطل اجراءات الجمعية لدى المصلحة علماً بأننا نعلم علم اليقين بأن الامر على عريضة يصدر على اثر تقديم دعوى .. والدعوى لم تكن ضد الجمعية ؟!

٣- هناك خلط باستدعاء الجمعية الى محكمة التواهي مؤخراً للرد على الدعوى المقدمة من قبل الاخوين محمد عبدالله عليوه وفضل المطري والاستدعاء الجديد مؤرخ في ٢٠٠٦/١/٢ وهنا نكرر استغرابنا للاسلوب الجديد الذي ظهر في هذه المشكلة .. لماذا تأخر استدعاء الجمعية الى محكمة التواهي حتى هذا التاريخ الجديد .. ثم هل محل النزاع يقع في دائرة محكمة التواهي ؟! علما بأن الاستدعاءات السابقة انحصرت بين المستأجرين ومصلحة الاراضي .. ويجدر هنا الاشارة الى ما طلبته المصلحة من الجمعية بالتداخل في القضية امام المحكمة .. في الوقت الذي ذكرت المحكمة في استدعائها للجمعية مؤخراً لمواجهة الدعوى المقدمة ضدها من قبل المستأجرين .. علما بأننا وحتى يومنا هذا لم نستلم أي دعوى ضد الجمعية حسب ما ذكر في الاستدعاء ؟

اخيراً ان الجمعية وهيئتها الادارية لتحتفظ بالعديد من المستمسكات والادلة التي سوف تقدم في حينه وعند الطلب ..